S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/705
22 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مسألة تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٦ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ الذي طلب فيه المجلس مني أن أبقيه على علم دقيق بالحالة في تيمور الشرقية وأن أستمر في تقديم تقرير إليه كل ١٤ يوما عن تنفيذ قرارات المجلس والاتفاقات الثلاثية وعن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية.

أولا - الحالة الراهنة ووضع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية

٢ - حققت عمليات البعثة تقدما ملحوظا منذ أن استلم مجلس الأمن آخر تقرير عن المسألة (S/1999/595). وقد وصل جيفري فيشر رئيس الموظفين المسؤولين عن الانتخابات، إلى ديلي في ١٥ حزيران/يونيه، ليترأس نواة فريق الانتخابات الموجود في تيمور الشرقية. وتتلقى المجموعة الأولى من متطوعي الأمم المتحدة في الوقت الراهن التدريب في داروين باستراليا، وسوف تصل إلى تيمور الشرقية في ٢٣ حزيران/يونيه. ومن المتوقع أن يكتمل عدد متطوعي الأمم المتحدة في ٨ تموز/يوليه. أما متطوعو الأمم المتحدة الذين سيعملون كموظفين مسؤولين عن الانتخابات في الميدان فسيصلون إلى داروين في أربع مجموعات كل منها يتألف من نحو ١٠٠ فرد، وسوف يتم نشرهم فيما بعد في تيمور الشرقية عند اكتمال تدريبهم. وقد كان انتشار هذا العدد الكبير والهام من أفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بطيئا بسبب عدة عوامل، منها عدم توفر التأشيرات الإندونيسية وضرورة انتظار تنفيذ القرار ١٢٤٦ (١٩٩٩) قبل الانتهاء من وضع مذكرة التفاهم المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة.

٣ - ويجري وضع مدونة قواعد سلوك لمراقبي العملية الانتخابية لتوزيعها على جميع المراقبين الدوليين المعتمدين، بينما تجري مناقشات بين إندونيسيا والبرتغال فيما يتعلق بعدد المراقبين الذين سيرسلهم كل بلد ليراقبوا الانتخابات بشكل رسمي. ويجري التخطيط والتحضير للانتخابات بشكل نشط. وتم استطلاع جميع المقاطعات، وعددها ١٣ مقاطعة، وجرى تحديد موقع المكاتب الإقليمية الثمانية. وتم افتتاح أربعة من المكاتب، وسيبدأ العمل في بقية المكاتب بحلول ٢٤ حزيران/يونيه. وقطع شوط لا بأس به في التخطيط لنشر ٤٠٠ موظف مسؤول عن الانتخابات في الميدان ولإنشاء ٢٠٠ مركز تسجيل سيعمل فيها هؤلاء الموظفون. وكتبت مسودة التوجيهات المتصلة بالانتخابات، وسوف ينشرها رئيس البعثة.

220699 220699 99-18171

٤ - وحسبما ذكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في التقرير الذي قدمه إلى المجلس في ١٠ حزيران/ يونيه، عينتُ السيد آلان ميلز مفوضا للشرطة المدنية. وكان المفوض، مع فريق يشكل الدفعة الأولى للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، يعمل مع الشرطة المحلية منذ ١٢ حزيران/يونيه. وقد وصلت المجموعة الأولى، المؤلفة من ٤١ فردا من أفراد الشرطة المدنية، إلى ديلي في ٢١ حزيران/يونيه بعد تلقي التدريب في داروين. ومما مجموعه ٢٧٤ شرطيا تحتاج إليهم البعثة، اختارت الدول الأعضاء ٢٥٤ ويجري تعيينهم. وإني على ثقة من أنه سيتم بمساعدة الدول الأعضاء، نشر جميع أفراد شرطة الأمم المتحدة بحلول ١٠ تموز/يوليه.

٥ - وحسبما جاء في التقرير المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه، حدث تطور إيجابي جدا، يتمثل في موافقة حكومة إندونيسيا على نشر ٥٠ ضابط اتصال عسكري تابعين للأمم المتحدة. وسوف يبدأ نشر ضباط الاتصال العسكريين هذا الأسبوع، بإرسال فريق يشكل الدفعة الأولى. وسوف أوجه رسالة منفصلة إلى مجلس الأمن أخطره فيها بتعيين كبير ضباط الاتصال العسكريين.

٦ - وبدأ العنصر الإعلامي في البعثة بحملة إعلامية لتوفير المعلومات اللازمة للتيموريين الشرقيين ليكون اختيارهم على بينة عند الاقتراع. والخطوة الأولى في هذه الحملة تتمثل في إذاعة البيان الذي أدليت به في الإذاعة المحلية على سكان تيمور الشرقية. ويوضح هذا البيان أهداف البعثة وغاياتها، كما يشير إلى نزاهة البعثة فيما يتعلق بنتيجة الانتخابات، ويؤكد سرية الاقتراع، ويطلب إلى جميع التيموريين الشرقيين التحلي بضبط النفس والامتناع عن العنف. وبدأت البعثة تذيع أخبار الانتخابات باللغات الانكليزية، والباهاسية، والإندونيسية، والبرتغالية، والتيتونية لمدة ثلاث ساعات كل يوم. ويتم باللغات الأربع، إعداد مطبوعات، بما في ذلك ترجمات لاتفاقات ٥ أيار/ مايو، وسوف يتم توزيعها في جميع أنحاء البلد. واستفادت البعثة من تعاون المطابع والإذاعات المحلية لنشر المعلومات المتعلقة بالانتخابات في جميع أنحاء البلد. وللأسف، لم تتمكن البعثة حتى الآن من التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام أجهزة شركة التلفزة الحكومية الإندونيسية. والمعلومات المتعلقة بالانتخابات متوافرة أيضا للتيموريين الشرقيين في جميع أنحاء العالم على موقع الأمم المتحدة في شبكة الإنترنت.

٧ - وحافظ موظفو العنصر السياسي للبعثة على اتصالات منتظمة متواترة مع ممثلي الجماعات التي تؤيد الاستقلال والجماعات التي تؤيد الحكم الذاتي، ومع السلطات الإندونيسية. ويعمل الموظفون، من خلال هذه الاتصالات، على تمكين اللجنة المعنية بالسلام والاستقرار من العمل، وعلى ضمان أمن جميع أعضائها. كما شاركت البعثة في سلسلة من اجتماعات اللجنة التي عقدت بجاكرتا في الأسبوع الماضي ومكنت السيد خانانا غوسماو رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية المسجون وقائد جناحها المسلح، والقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية من المشاركة في أعمال اللجنة للمرة الأولى. وقد تحقق تقدم ملحوظ نحو إعداد مدونة قواعد سلوك بشأن السلام والأمن تلتزم بها جميع الأطراف في أثناء الانتخابات وبعدها. وأبدت القوات المسلحة الإندونيسية والقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية وقائد الميلشيا استعدادهم، من حيث المبدأ، لتركيز قواتهم في الأماكن المحددة لها، ولتمكين الشرطة من ممارسة

مسؤولياتها الكاملة للمحافظة على القانون والنظام. كما قدم زعماء الجماعات المؤيدة للاستقلال وزعماء الجماعات المؤيدة للاندماج تعهدات باحترام عملية الانتخابات، وإلقاء أسلحتهم وتحقيق نزع السلاح قبل بدء الاقتراع بمدة طويلة. ويؤمل أن يؤدي التنفيذ الفعلي لهذه الخطوات إلى تحسن شديد في حالة الأمن بتيمور الشرقية لكي تتسم الانتخابات بالمصداقية. ويتوقع من البعثة أن تقترح طرائق لإلقاء الأسلحة ونزع السلاح - وهي مسألة تترتب عليها آثار بالنسبة لولاية البعثة ومواردها - وأن تشترك في وضع هذه الطرائق موضع التنفيذ. ولأجل تحمل مثل هذه المسؤولية، فإن من الأهمية بمكان، بالنسبة لجميع المعنيين بالأمر، أن يقدموا معلومات كاملة عن عدد قواتهم وأماكنها. كما أيدت البعثة الجهود التي بذلها أسقفا ديلي وباوكاو لتحقيق تقدم في عملية المصالحة الثانية في داري بين الزعماء التيموريين الشرقيين لإحلال المواءمة في مجتمع تيمور الشرقية، بغض النظر عن نتيجة الانتخابات. ومن المقرر عقد سلسلة من الاجتماعات في هذا الأسبوع والأسبوع القادم في جاكرتا يشارك فيها السيد غوسماو. ويمكن أن يتم التوصل في هذه الاجتماعات إلى نتائج هامة إذا توافر لدى جميع المعنيين ما يلزم من حسن نية وتأييد.

٨ - وبدأ الموظفون السياسيون التابعون للبعثة يراقبون بشكل نشط نزاهة الجو السياسي العام في البلد. وتشير تقاريرهم إلى أن أنشطة الميلشيا المؤيدة للاندماج مستمرة وأنها أرغمت كثيرا من الناس على النزوح، وهذا تطور يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة تتهدد عمومية الاقتراع. فبدء الحملة المؤيدة للاستقلال الذاتي قبل أوانها، بينما تبقي القيود الشديدة المفروضة على أمن الجماعات المؤيدة للاستقلال وعلى حرية نشاطها، يسبب استمرار عدم المساواة بين الطرفين على الصعيد السياسي، وهو الأمر الذي سبق أن أشرت إليه.

٩ - ويذكر مجلس الأمن أن تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/ مايو (S/1999/595)، الذي تناول مفهوم عمليات بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، قد أشار إلى كثرة التحديات التي يتعين تجاوزها لاستكمال نشر البعثة وجعلها جاهزة للعمل، لا سيما بسبب ضيق الوقت المخصص للانتخابات. وأود الإشارة إلى أن الأمم المتحدة أبلغت الأطراف، في أثناء المفاوضات التي أدت إلى اتفاقات ٥ أيار/ مايو، أنه سيكون من الصعب للغاية إكمال الاستعدادات لإجراء الانتخابات في ٨ آب/أغسطس نظرا لأن هذا الجدول الزمني لا يتيح وقتا كافيا لتجاوز العقبات التي لا مفر من أن ظهورها عند القيام بمهمة مثل هذه المهمة، ولكن بما أن هناك تفضيلا واضحا لإجراء الانتخابات في ٨ آب/أغسطس، فستبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها للتقيد بهذا التاريخ. وقد تحقق بالفعل قدر كبير من التقدم في نشر الموظفين والأجهزة فور التوقيع على الاتفاقات في ٥ أيار/ مايو، وتم الإسراع في العمليات منذ أن تلقت البعثة ولايتها الرسمية بموجب قرار المجلس ١٢٤٦ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه، وكان يتعين تأخير اعتماد القرار ريثما يتحقق تفاهم رسمي مع الدول الأعضاء والوكالات التي تقدم الموظفين إلى البعثة.

١٠ - وحسبما لاحظت من قبل، تمتعت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بدعم واضح من الدول الأعضاء المساهمة فيها. وأبدت مستويات مختلفة كثيرة من حكومة إندونيسيا قدرا ممتازا من التعاون والمرونة. وقد اتـُخذت مدينة داروين، عاصمة الإقليم الشمالي في استراليا، بمثابة نقطة انطلاق رئيسية للعملية، وذلك نظرا لقربها. كما اتخذت استراليا خطوات سريعة للتعجيل بنشر البعثة عبر مدينة داروين. وقد برزت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى الوجود بسرعة غير معهودة. ويبدو مع ذلك أن النشر التام سيستغرق حتى العاشر من تموز/يوليه على أقل تقدير.

١١ - وثمة مسألة رئيسية قد تكون سببا في التأخير، هي أن السلطات الإندونيسية لم تأذن حتى الآن لطائرات البعثة الثابتة الأجنحة إلا باستخدام مطاري ديلي وباكاو. ويلزم أن تتمتع طائرات البعثة بحرية الحركة الكاملة لكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها على نحو فعـّال وفي المواعيد المحددة لها.

ثانيا - المسائل الأمنية

١٢ - لكي يتسنى الالتزام بالجدول الزمني الوارد في الاتفاق المتعلق بأساليب استطلاع الرأي (المرفق الثاني بالوثيقة A/53/951-S/1999/513)، ينبغي أن يبدأ التسجيل في موعد لا يتجاوز ٢٢ حزيران/يونيه. وسيلاحظ المجلس أنه قد طلب مني بموجب الاتفاق المتعلق بترتيبات الأمن (المرجع نفسه، المرفق الثالث) التأكد، قبل بدء التسجيل، من توافر الحالة الأمنية اللازمة لتنفيذ عملية الانتخابات سلميا، بالاستناد إلى التقييم الموضوعي الذي تضطلع به البعثة. وقد أشرت في الفقرة ٦ من تقريري عن تيمور الشرقية، المؤرخ ٥ أيار/ مايو (A/53/951-S/1999/513)، إلى العناصر الأساسية التي يلزم توافرها لتمكيني من تقدير مثل هذا الأمر. وهذه الشروط تشمل السيطرة الحازمة على الجماعات المدنية المسلحة واعتقال كل من يحرض على العنف أو يهدد باستخدامه وتقديمه للمحاكمة على الفور، وحظر عقد الاجتماعات على الجماعات المسلحة وإعادة نشر القوات المسلحة الإندونيسية والشروع فورا في جعل جميع الجماعات المسلحة تلقي أسلحتها بحيث تتم عملية إلقاء السلاح قبل إجراء الاقتراع بمدة طويلة، وكفالة حرية الاجتماع والتعبير لجميع القوى والاتجاهات السياسية. وقد ذكرت في ذلك الوقت أن هناك مستويات عالية من التوتر حوادث عنف سياسي خطيرة في تيمور الشرقية.

١٣ - وفي تقارير شفوية لاحقة قـُدمت إلى مجلس الأمن في ١٠ و ١٦ حزيران/يونيه، تمت الإشارة إلى بعض التطورات الإيجابية السارة. فقد هيأ إنشاء فريق عامل إندونيسي رفيع المستوى، يقدم تقاريره إلى فريق على مستوى وزاري في جاكارتا، قنوات ممتازة للاتصال والتعاون التنفيذي بين البعثة والسلطات الإندونيسية. وبفضل نشر البعثة تحسنت الظروف الأمنية في مدينتي ديلي وباوكاو تحسنا واضحا. كما كانت الأنشطة التي اضطلعت بها في الآونة الأخيرة اللجنة المعنية بالسلام والاستقرار مشجعة؛ وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله حتى تصبح اللجنة آلية فعالة لمعالجة المسائل الأمنية في الميدان. وبالمثل، قطعت عملية المصالحة بين زعماء تيمور الشرقية أشواطا إلى الأمام. ومن بين العلامات الواعدة التقاء القادة المؤيدين للحكم الذاتي مع السيد خانانا غوسماو والزعماء الآخرين المؤيدين للاستقلال في

جاكارتا مؤخرا، وعقد اجتماع المصالحة الثاني في داري. بيد أن مناخ الهدوء النسبي السائد في ديلي وباوكاو لم يمتد ليشمل بقية الإقليم حسبما أوضحت ذلك في تقاريري الشفوية المقدمة إلى المجلس في الآونة الأخيرة. وبصفة خاصة، لا يزال الوضع في المقاطعات الغربية يتسم بخطورة بالغة.

١٤ - وفي كثير من المناطق، تقوم الميليشيات المؤيدة للاندماج بأعمال عنف ضد السكان وتمارس عليهم نفوذا يبث الرعب في نفوسهم، ويعتقد كثير من المراقبين أن هذه الميليشيات تعمل بموافقة عناصر من الجيش. وظروف المشردين داخليا صعبة، كما أن المساعدة المقدمة إليهم قد توقفت تقريبا خلال الشهور الثلاثة الماضية لأن المنظمات غير الحكومية (المنظمات الكنسية وغيرها من المنظمات الإنسانية) تعرضت لتهديدات من الميليشيات المؤيدة للاندماج. وبالإضافة إلى ما يثيره هذا التشرد من قلق بالغ فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية وبحقوق الإنسان، ينبغي أن أذكر أيضا أن عملية التسجيل قد تتعرض لعوائق خطيرة؛ إذ أن الخطط الحالية تدعو التيموريين الشرقيين إلى التسجيل والتصويت في الموقع نفسه.

١٥ - ولا تزال أنشطة الميلشيات تضيق من نطاق الحرية السياسية، كاتمة أصوات الجهات المؤيدة للاستقلال ومناصريهم ومرغمة إياهم على الاختباء؛ مما يعرض للخطر الانفتاح اللازم لعملية الانتخابات. ومما يثير القلق أن بعض المسؤولين يصورون الميلشيات التي تشارك في أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين على أنها قوات دفاع مدني. ومن الدلائل على ذلك ما يقال عن تعيين رئيس إحدى الميلشيات في منصب بقوة الدفاع المدني المقترحة لمدينة ديلي.

١٦ - كما تلقت البعثة من الزعماء المؤيدين للاندماج شكاوى بسبب أعمال العنف التي تقوم بها القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية، وتسعى البعثة للحصول على معلومات عن الأحداث المذكورة. وفي الأسبوع الماضي وبعد مناقشات مع الشرطة والقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية، نجحت البعثة في جعل القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية تقبل تسليم رهينتين، هما ضابط شرطة وأحد أفراد الميلشيات، وقد شاركت أيضا لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذه العملية. وأظهر الكشف على الرجلين انهما أصيبا بكدمات من سوء المعاملة التي لقياها وهما في الأسر، وإن لم يتعرضا لإصابات خطيرة. وأكرر دعوتي إلى جميع الأطراف بالكف عن اللجوء إلى العنف، وأذكّر جميع الأطراف بضرورة التزام أكبر قدر من ضبط النفس قبل عملية الانتخابات وبعدها.

١٧ - وبينما ضيقت الحالة الأمنية الفرصة المتاحة للجهات المؤيدة للاستقلال للتعبير عن رأيها علنا، واصل المسؤولون المحليون بنشاط الحملة المؤيدة للحكم الذاتي. وهناك إشارات قوية إلى أن الأموال العامة قد استخدمت لهذا الغرض، مما يخالف أحكام اتفاقات ٥ أيار/ مايو التي تقصر القيام بالحملات على فترة الحملات المحددة، وتحظر استخدام الأموال العامة في أغراض الحملة الانتخابية، وتقيد المسؤولين الحكوميين في تيمور الشرقية فلا تسمح لهم بالاشتراك في الحملات الانتخابية إلا بصفتهم الشخصية دون استخدام نفوذ مناصبهم.

ثالثا - الملاحظات

١٨ - التقى ممثلي الخاص لتيمور الشرقية وممثلي الخاص للانتخابات في تيمور الشرقية هذا الأسبوع بمسؤولين حكوميين إندونيسيين على أعلى مستوى، بمن فيهم الرئيس حبيبي، لمناقشة موضوع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والحالة في تيمور الشرقية وقد شعرا بالاطمئنان لأن الحكومة الإندونيسية أكدت لهما أنها تعتزم توفير الأمن. وتمثل عملية الانتخابات التي تدعو إليها اتفاقات ٥ أيار/مايو فرصة تاريخية لحل قضية تيمور الشرقية بالوسائل السلمية، وأنا أدرك تمام الإدراك الحوافز الداعية إلى إيجاد حل نهائي لهذه القضية في أقرب موعد ممكن. ولكي ترسي عملية الانتخابات أسس الاستقرار الدائم، ينبغي أن تتسم العملية نفسها بالشفافية وأن تتاح لجميع الأطراف الفرصة لتعبر عن نفسها في حرية كي تثق في النتيجة.

١٩ - وفي الوقت الحالي، لن يكون بوسعي أن أؤكد أن الظروف اللازمة متوافرة لبداية المراحل التنفيذية لعملية الانتخابات، بالنظر إلى الحالة الأمنية في أغلب أنحاء تيمور الشرقية وعدم المساواة في الفرص المتاحة للأطراف. وأود أيضا أن أتيح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وقتا كافيا حتى يكتمل عددها وتبدأ التسجيل بنجاح. ومن الضروري أن يبدأ التسجيل في وقت واحد بجميع المناطق، حتى تتاح لجميع التيموريين الشرقيين فرصة متساوية للتسجيل خلال العشرين يوما التي حددتها الاتفاقات، ولذلك فإنني أرغب في ألا تبدأ البعثة المراحل التنفيذية إلى أن يكتمل انتشارها، مما يتيح أيضا للسلطات الإندونيسية الوقت لمعالجة المسائل الأمنية العالقة.

٢٠ - وسيعني الانتشار التام لجميع الموظفين المسؤولين عن الانتخابات في الميدان وأغلبية الموظفين الآخرين في تيمور الشرقية، حتى بوتيرة الانتشار الحالية السريعة، أن التسجيل سيبدأ في ١٣ تموز/يوليه، مما يعني تأخيرا قدره ثلاثة أسابيع من موعد بداية التسجيل المقرر أصلا، وهو ٢٢ حزيران/يونيه. وآمل أن تكون الحالة الأمنية قد تحسنت في ذلك الوقت تحسنا يمكّنني من أن أقرر أن الأحوال الأمنية إيجابية لكي يمكن الشروع في المراحل التنفيذية للانتخابات. وبناء عليه، أود أن أحيط مجلس الأمن علما بأنني قد قررت، في ضوء القلق الذي أعربت عنه أعلاه، تأخير قيامي بالبت في الأمر حسبما تدعو اليه الفقرة ٣ من الاتفاق المتعلق بترتيبات الأمن (A/53/1991-S/1999/513، المرفق الثالث) لمدة ثلاثة أسابيع، وهذا بدوره سيؤدي إلى تأخر الانتخابات. وقد أخطرت الطرفين في الاتفاقات بذلك من خلال ممثلي الخاص، ووافقا على إرجاء الانتخابات لمدة اسبوعين.

- - - - -